A

الأمم المتحدة

الجمعيـة العامـة

Distr.
GENERAL

A/44/487/Add.2
25 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٦٥

التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي

تقرير الامين العام

اضافة

المحتويات

الصفحة

ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

هنغاريا ٢

هنغاريا

[الاصل : بالانكليزية]
[١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩]

١ - ترحب حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية بفرحة التعبير عن آرائها بشأن مسألة "التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الامن الدولي" التي أدرجت في قرار الجمعية العامة ٧٧/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

٢ - إن مسألة الجانب النوعي لسباق التسلح الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على الامن الدولي ، ما زال يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لها . فالنوع على خلاف الكم يصعب ادراكه وتقييمه ، وينطبق هذا الامر بوجه خاص عند تحديد ومحاولة مقارنة الخصائص النوعية لاسلحة محددة أو منظومات أسلحة محددة . ومع ذلك ، ينبغي الاضطلاع بالمهمة ، لان وتيرة التطورات العلمية والتكنولوجية ، لا سيما في المجال العسكري تنحو نحو تقويض الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح وإضعاف البيئة الامنية القائمة من خلال تشويه التصورات الامنية ، الامر الذي يشكل فيما يبدو عاملا لحفز سباق التسلح . وقد ركزت هنغاريا ، في مناسبات عديدة ، على أهمية مفهوم أن الامن لا يمكن أن يتجزأ ، وهو ما ينطوي بالضرورة على أنه لا يمكن السعي إلى الامن بشكل منفرد ، على حساب الآخرين . فالتطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة المطبقة في المجال العسكري يترتب عليها توسيع الفجوة بين المشتركين في الساحة الدولية ، وهذا يسهم أيضا في تقويض الحالة الامنية الدولية .

٣ - ويمكن لتطوير الاسلحة أن يفضي أيضا إلى تقليل دور "العامل البشري" في صنع القرارات المتعلقة بالامن ، ومن ثم يمكن أن يكون مناقضا لمقاصد أولئك الذين يحوزون هذه الاسلحة . وهذا التطور لا يمكن قبوله في العصر الدولي الجديد البازغ الذي تكتسب فيه الوسائل السياسية لضمان الامن الوطني والدولي أهمية على العوامل العسكرية .

٤ - لذا أصبح رصد التطورات العلمية والتكنولوجية المقبلة التي لها تطبيقات عسكرية ، وتقييم تأثيرها على الامن الدولي أمرا ملحا اليوم . ويتطلب هذا تحقيق أوسع تعاون ممكن بين الدول ، لا سيما الدول التي تمسك بزمام القيادة في مجال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي . وهناك حاجة أيضا إلى الانفتاح لضمان التفسير السليم للنوايا في ظل ما يجري من عمليات للبحث والتطوير ومن أجل تأكيد وتعزيز القدرة على التنبؤ التي تعتبر متطلبا أساسيا للاستقرار الاستراتيجي .

٥ - ويتطابق موقف حكومة هنغاريا مع الرأي الوارد في قرار الجمعية العامة ٤٣/٧٧ الذي شدد على أهمية "كفالة عدم استغلال التطورات العلمية والتكنولوجية في الأغراض العسكرية ، بل تسخيرها من أجل المنفعة المشتركة للبشرية" وهذا ، بالطبع ، لا يمكن أن يعوق ، على أي نحو ، البحث والتطوير للأغراض السلمية .

٦ - إن الوصول إلى التكنولوجيا المتطورة مقيد غالبا بحواجز أقيمت بسبب خطر تحويل التكنولوجيا الحديثة إلى الاغراض العسكرية . وهنغاريا تدرك أن هذا الخطر قائم ، إلا أنها تعتقد في الوقت نفسه ، أن اتخاذ تدابير ملائمة يتفق عليها مستخدمو التكنولوجيا المتطورة يمكن أن يحول دون تحويل هذه التكنولوجيا إلى الاهداف العسكرية . ونحن على استعداد ، من جانبنا ، للتعاون من أجل وضع نهج لمنع التحويل ، وعلى استعداد لقبول أنواع من الرقابة في هذا الميدان .

٧ - ومن رأي حكومة هنغاريا أنه يمكن لفريق خبراء أكفاء أن يبدأ العمل ، كخطوة أولى ، في وضع مبادئ توجيهية لتحديد التكنولوجيات التي لا يمكن أن تستخدم سوى للأغراض العسكرية ، ويمكن لهؤلاء الخبراء أن يضعوا أيضا مبادئ توجيهية يتفق عليها بشأن التكنولوجيا ثنائية الاستخدام ، بما في ذلك وضع تدابير من شأنها أن تمنع استخدام هذه التكنولوجيا للأغراض العسكرية . وهذا التمييز يمكن أن يسهل الوصول إلى التكنولوجيا ، ويمكن أن يستكمل هذا بدوره ، عن طريق الازالة التدريجية للقيود المفروضة على نقل الدراية التقنية والتكنولوجيا المتعلقة بما يسمى بعلوم الحياة ، والهياكل الأساسية ، وحماية البيئة والمعدات التي تستخدم في مراقبة الانتاج الفعال .

- - - - -